اثر المعاهدات الدولية و ألاقليمية على القوانين الداخلية: حقوق الاقليات نموذجاً (دراسة تحليلية مقارنة)

م.د.رقيب حمەرشيد سعيد
raqeeb.saed@su.edu.krd
جامعة صلاح الدين– اربيل/ العراق
أ.د.خاموش عمرعبدالله
مستشار في برلمان اقليم كوردستان - العراق
Xamoshomar@yahoo.com

کاریگەری پەیماننامە نێودەوڵەتی و هەرێمییەکان لەسەر یاسا ناوخۆییەکان: مافی کەمینەکان وەک نموونە

د.رەقیب حەمەڕەشید سەعید
زانکۆی سەڵاحەدین-هەولێر/عێراق
پ.د.خامۆش عومەر عەبدوڵڵا
ڕاوێژکار لە پەرلەمانی کوردستان-عێراق

The Impact of International and Regional Treaties on Internal Laws: The Rights of Minorities as a Model

Lecturer.Dr. Raqeeb Ham Rashid Saed
Salahaddin University – Erbil/ Iraq
Prof. Dr. Khamosh Omar Abdullah
Advisor to the Kurdistan Parliament- Iraq

الملخص

تشكل المعاهدات الإقليمية والدولية أداة فعالة في صياغة الأطر القانونية الداخلية، وخاصة عندما يتم استخدامها لحماية حقوق الأقليات. وسنقوم في هذا البحث بدراسة تأثير مجموعة من المعاهدات مثل العهدين الدوليين على الأنظمة القانونية الداخلية وتحديات تنفيذها باستخدام دراسة لمجموعة من الحالات لإثبات تأثيرها. ووفقًا للنتائج، وعلى الرغم من أهمية المعاهدات الدولية في توفير أساس قانوني متين لحماية حقوق الأقليات، فإن المقاومة السياسية والغموض القانوني وتحديات التنفيذ الضعيفة لا تزال تشكل عائقاً امام تنفيذها في الأنظمة القانونية الداخلية. وتسلط دراسة لحالات من أوروبا الوسطى وكندا الضوء على تحديات و نجاح عملية دمج المعاهدات الدولية في القوانين الداخلية. وبالتالي، تؤكد هذه الدراسة على أهمية إنشاء آليات إنفاذ أقوى، وتطوير التدريب القضائي وتعزيز التعاون عبر الحدود لضمان التنفيذ الفعال للمعاهدات الدولية في الانظمة القضائية المختلفة.

پوختە

پەیماننامە هەرێمی و نێودەوڵەتییەکان ئامرازێکی کاریگەرن لە دارشتنی چوارچێوە یاساییە ناوخۆییەکان، بەتایبەتی کاتێک بۆ پاراستنی مافی کەمینەکان بەکاردەهێنرێن. لەم

توێژینەوەیەدا، لێکۆڵینەوە لە کاریگەرییەکانی کۆمەڵێک پەیماننامە، وەک هەردوو پەیماننامەی نێودەوڵەتی مافە مەدەنی و سیاسییەکان هەروەها مافە ئابووری و کۆمەڵایەتی و کولتوورییەکان، لەسەر سیستەمی یاسایی ناوخۆیی و ئاڵنگارییەکانی جێبەجێکردنیان دەکەین، بە بەکارهێنانی توێژینەوەی کەیسەکان بۆ نیشاندانی کاریگەرییەکانیان. بەپێی ئەو دەرەنجامانەی، سەرەڕای گرنگی پەیماننامە نێودەوڵەتییەکان لە دابینکردنی بنەمایەکی یاسایی تۆکمە بۆ پاراستنی مافی کەمینەکان، بەرەنگاربوونەوەی سیاسی، ناڕوونی یاسایی و ئاڵنگارییەکانی لاوازی جێبەجێکردن، هێشتا بەربەستن لەبەردەم جێبەجێکردنیان لە سیستەمی یاسایی ناوخۆییدا. لێکۆڵینەوە لە کەیسەکانی ئەورووپای ناوەڕاست و کەنەدا تیشک دەخەنە سەر هەردوو ئاستەنگ و سەرکەوتنەکانی جێگیرکردنی پەیماننامە نێودەوڵەتییەکان لە یاسای ناوخۆییدا. ئەم توێژینەوەیە جەخت لەسەر گرنگی دامەزراندنی میکانیزمی بەهێزتری جێبەجێکردن، پەرەپێدانی ڕاهێنانی دادوەری، و بەهێزکردنی هاوکاری دەرەوەی سنوور دەکاتەوە بۆ دڵنیابوون لە جێبەجێکردنی کاریگەرانەی پەیماننامە نێودەوڵەتییەکان لە سیستەمی دادوەری جیاوازدا.

Abstract

Regional and international treaties are instrumental in shaping domestic legal frameworks, especially when deployed to protect minority rights. This article examines the influence of treaties like the ICCPR and MICE on domestic legal systems and implementation challenges using case studies to demonstrate their impact. According to the findings, despite international treaties' significance in providing a solid legal foundation for protecting minority rights, political resistance, legal ambiguities and weak enforcement challenges continue to undermine their implementation in domestic legal systems. Case studies from Central Europe and Canada highlight both the challenges and successes of incorporating international treaties into domestic laws. Consequently, this study underscores the importance of establishing stronger enforcement mechanisms, providing better judicial training and enhancing cross-border cooperation so as to warrant the effective implementation of international treaties across various jurisdictions.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات القانونية الداخلية، إنفاذ حقوق الإنسان، القانون الدولي، التكامل القانوني، حقوق الأقليات، المعاهدات الإقليمية.

کلیلە وشە: چاکسازیی یاسایی ناوخۆیی، جێبەجێکردنی مافەکانی مرۆڤ، یاسای نێودەوڵەتی، تەواوکاری یاسایی، مافی کەمینەکان، پەیماننامە هەرێمییەکان.

Keywords: Domestic legal reforms, Human rights enforcement, International law, Legal integration, Minority rights, Regional treaties.

المقدمة:

موضوع البحث: لا يزال التفاعل بين الأنظمة القانونية الداخلية والمعاهدات الإقليمية والدولية محل اهتمام أكاديمي ويمثل جانباً اساسياً في ظل تزايد الترابط بين الدول والعولمة، وبصرف النظر عن دعم سيادة القانون، و بعد التغييرات التي طرأت على الساحة الدولية و سقوط العديد من الانظمة و منها الشيوعية و تلت ذلك النزاعات العرقية في دول العالم الثالث، الامر الذي جعل من موضوع الاقليات و المشاكل التي تواجهها ليست مجرد مشكلة أو شأن داخلي بل سعت العديد من المنظمات الاوروبية الى ضمان حقوق الاقليات في أوروبا و جعلها جزء من الثقافة الاوروبية، تلتها المساعي الدولية التي أصبحت إلى جانب المواثيق الاوروبية لها دور كبير في تعزيز حقوق الإنسان، وخاصة حقوق الأقليات.و لا يخفى الاثر الكبير للمعاهدات الدولية و الاقليمية لحقوق الانسان على موضوع البحث، حيث أن هذه المعاهدات تلعب دوراً فعالاً في التأثير على القوانين الداخلية بحيث تتماشى مع المعايير العالمية. ومن هنا، نلاحظ أن الدراسة في هذا المجال لا تزال محدودة، وخاصة في مجال حماية وتعزيز حقوق الأقليات. وعلى الرغم من ان المعاهدات الإقليمية والدولية تلعب دوراً اساسياً في ضمان تحقيق اهداف حيوية مثل الحماية الاقتصادية والتجارية، وخاصة الاتفاقيات العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) وكذلك الاتفاقيات الخاصة بالحد من النزاعات المسلحة وبناء السلام وغيرها من الاتفاقيات و المعاهدات التي صادقت عليها الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة، الا ان أهميتها في المشهد القانوني والسياسي والاقتصادي الحالي لا تزال تحظى باهتمام كبير في المناقشات الأكاديمية.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة الدراسة في التحديات ومدى فعالية دمج المعاهدات الإقليمية والدولية في الأنظمة القانونية الداخلية، لاسيما فيما يتعلق بحقوق الأقليات. وتكمن المشكلة الرئيسية في أنه رغم سن العديد من المعاهدات الإقليمية والدولية، لا يزال مدى نجاح تنفيذها وإنفاذها ضمن الأطر القانونية الداخلية غير واضح. ولتعزيز هذه الفكرة، فالدول لا تطبق أحكام المعاهدات الاقليمية و الدولية بالالية و الكيفية نفسها و مثال ذلك إن دستور بعض الدول تضع المعاهدات الدولية في مرتبة أسمى من القانون الداخلي، و دول أخرى مثل العراق تعتبر في مرتبة القانون الداخلي و لا تنص دستورها على ألية دمجها وإنما يتم تنظيمها وفق قانون التصديق على المعاهدات، و بالتالي كيفية دمج المعاهدة و قيمتها القانونية في القانون الداخلي نرى أن العديد من الدول تواجه عقبات مؤسسية وسياسية وقانونية عند دمج أحكام هذه المعاهدات في القوانين الداخلية. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب التناقضات الناشئة، والتنفيذ الانتقائي وتحديات عدم الامتثال وعلاوة على ذلك إن تفسير المعاهدة هي بحد ذاتها من التحديات التي تواجه تنفيذ المعاهدة و قد يقلل من فعاليتها و الاهداف التي وضعت من أجلها.

أهداف البحث: ونتيجة لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الفجوات بين التنفيذ المحلي الفعلي والالتزامات القانونية الدولية، والتعقيدات التي تعوق مواءمة القوانين الداخلية مع المعاهدات الإقليمية والدولية، وتأثيرها على حماية وتعزيز حقوق الأقليات. وفي هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

١) كيف تؤثر المعاهدات الدولية والإقليمية على تطوير وإصلاح القوانين الداخلية، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الأقليات؟

٢) ما هي الآليات المتاحة لدمج التزامات المعاهدات في الأنظمة القانونية الداخلية وما هي التحديات التي تواجه تنفيذها؟

٣) إلى أي مدى تعمل هذه المعاهدات على تعزيز وحماية حقوق الأقليات داخل الدول بشكل فعال؟

من خلال استخدام مجموعة متنوعة من الأطر القانونية والدراسة، يقدم البحث والدراسة تحليلاً شاملاً للعلاقة بين الإصلاحات القانونية الداخلية والالتزامات الدولية. ومن خلال تسليط الضوء على هذه المفاهيم، تساهم الدراسة في نقاش واسع النطاق حول فعالية أدوات حقوق الإنسان الدولية في تلبية احتياجات الأقليات. وتتجلى أهمية الدراسة في قدرتها على إطلاع الباحثين والممارسين القانونيين وصانعي السياسات حول تأثير تنفيذ المعاهدات. وتؤكد الدراسة على أهمية الأطر القانونية في حماية حقوق جميع الأفراد، وخاصة الأقليات. كما تسلط الدراسة الضوء على أوجه القصور والنجاحات في الأنظمة القانونية الحالية و ذلك من خلال تطبيق نهج مختلط يتضمن دراسة الحالات والتحليل. و كذلك تتمثل أهمية الدراسة في تعزيز التعاون بين المجتمعات المدنية والهيئات الدولية والدول لضمان ترجمة الالتزامات التعاهدية بشكل فعال إلى حماية قانونية ذات مغزى للأقليات. كما سيستعرض الدراسة الأطر النظرية التي تحكم العلاقة بين القوانين الداخلية والمعاهدات الإقليمية فضلاً عن كيفية تصور حقوق الأقليات في القانون الدولي. ويركز الدراسة ايضاً على الإجراءات المنهجية المتبعة في اعداد هذه الدراسة قبل تقديم النتائج والملاحظات الختامية.

منهجية البحث: يتناول البحث موضوع بالغ الاهمية في تعزيز و ضمان حقوق الاقليات ألا و هي إنعكاس المعاهدات الدولية و الاقليمية على حقوق الاقليات و ذلك من خلال دمجها بالقوانين الداخلية، و لغرض البحث و الدراسة اعتمدنا المنهج التحليلي عن طريق تضمين الاراء الفقهية حول دمج أحكام المعاهدات الدولية و الاقليمية في القوانين الداخلية, و كذلك المنهج المقارن من خلال إدراج التشريعات الداخلية لبعض الدول حول حقوق الاقليات.

المبحث الاول

نظرة عامة على العلاقة بين القوانين الداخلية والمعاهدات الإقليمية والدولية

تعد العلاقة بين القوانين الداخلية والمعاهدات الإقليمية والدولية جانباً اساسياً في الدراسة القانونية. ولا يؤثر هذه العلاقة على دمج الالتزامات الدولية في النظام الوطني فحسب، بل يؤثر أيضًا على جوانب هامة مثل إنفاذ حقوق الأقليات وحماية حقوق الإنسان. و كما

أسلفنا تكمن المشكلة الرئيسية في أنه رغم سن العديد من المعاهدات الإقليمية والدولية، إذ لا يزال مدى نجاح تنفيذ المعاهدة وإنفاذها ضمن الأطر القانونية الداخلية غير واضح. ولتعزيز هذه الفكرة، يشير بايموراتوف وآخرون[١] وسيتارامان[٢] الى أن العديد من الدول تواجه عقبات مؤسسية وسياسية وقانونية عند دمج أحكام هذه المعاهدات في القوانين الداخلية. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب التناقضات الناشئة، والتنفيذ الانتقائي وتحديات عدم الامتثال. وعلاوة على ذلك، يعتقد أراتو (٢٠١٠)[٣]، أنه بصرف النظر عن الظروف المتغيرة، قد تطبق الهيئات التشريعية والقضائية هذه المعاهدات وتفسرها بشكل مختلف، مما يحد من فعاليتها ويقيد التحليلات القائمة على الأهداف للمحاكم الدولية[٤]. ومن ثم، فمن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن المعاهدات الدولية لها تأثير مباشر في صياغة القوانين الداخلية. ومع ذلك، فإن تأثير القوانين الداخلية على المعاهدات الدولية هو ما يختلف بناءً على عوامل مثل الإرادة السياسية للحكومات الوطنية والأحكام الدستورية والتقاليد القانونية، و هذا ما سنتطرق إليه في ثلاثة مطالب و بالشكل الاتي:

المطلب الاول

دمج المعاهدات الدولية في القانون الداخلي: آراء نظرية

إن العلاقة بين القوانين الداخلية والمعاهدات الدولية تستند الى نظريتين رئيسيتين هما نظريتي الأحادية والثنائية. وفقًا لباوست[٥]، فإن النهج الأحادي يزعم أن القانون الدولي يمكن دمجه تلقائياً في النظام القانون الداخلي دون أي تشريع إضافي، مما يعني أنه بمجرد التصديق على المعاهدات تصبح قابلة للتنفيذ داخل الإطار أو النظام القانوني الداخلي. بعبارة أخرى، يعتمد النهج الأحادي على افتراض أن القوانين الداخلية والدولية جزء من نظام قانوني موحد. على سبيل المثال، دول مثل هولندا وفرنسا تتبع مبادئ النهج الأحادي، حيث تشكل المعاهدات المصدقة أهمية كبيرة مقارنة بالقوانين الداخلية. وفقًا للوسانو[٦]، فإن هذا يعزز فكرة النظام القانوني الموحد. من ناحية أخرى، يعتمد النهج الثنائي على تمييز

[1] Baimuratov et al., p. 1460.

[2] Sitaraman Srini, '*State participation in international treaty regimes'* (Routledge, 2016).

[3] Arato Julian, 'Subsequent practice and evolutive interpretation: Techniques of treaty interpretation over time and their diverse consequences' (2010) 9(3) *The Law & Practice of International Courts and Tribunals* 443.

[4] Shany Yuval, 'Assessing the effectiveness of international courts: a goal-based approach' (2012) *106*(2) *American Journal of International Law* 225.

[5] Paust, Jrodan J, 'Basic forms of international law and monist, dualist, and realist perspectives' (2013) *Basic Concepts of Public International Law–Monism & Dualism* 244.

[6] Losano, Mario G, 'Kelsen's theory on international law during his exile in Geneva' (2014) 28(4), *Ratio Juris* 470.

واضح بين القانون الداخلي والدولي (لوسانو، ٢٠١٤)[١]. ووفقًا لنظرية الثنائية، يجب دمج المعاهدات الدولية في التشريعات الداخلية قبل ان تصبح لها اثار قانونية على القوانين الداخلية. واستنادًا إلى أمثلة من المملكة المتحدة وكندا، أبرز أحمد وآخرون[٢] أن هذه العملية تتطلب المصادقة حتى تكون هذه المعاهدات قابلة للتنفيذ من خلال المحاكم الوطنية. ونتيجة لذلك، يؤكد النهج الثنائي على أهمية القوانين الداخلية في الاعتراف بالالتزامات الدولية وتبنيها، وهو ما يزعم فيكفاك[٣] أنه يمنع التطبيق التلقائي للمعايير الدولية.

وبناءً على هذه الاراء، يمكن التأكيد على أن النهجين الأحادي والثنائي لهما دور اساسي في فهم كيفية تفاعل الانظمة القانونية المختلفة مع القوانين الدولية. يرى شيلتون[٤] أن معظم المحاكم مثل تلك الموجودة في كندا لا تطبق القانون الدولي بشكل مباشر في معظم الحالات بغض النظر عن انفتاحها العام على القانون الدولي. وفي المملكة المتحدة ايضاً، كما اشار أحمد وآخرون[٥] أن النهج الثنائي يفرض تحويل المعاهدات إلى قوانين داخلية لتجنب تعارض هذه القوانين مع الالتزامات الدولية. ولذلك، فإن هذين النهجين يصوران أن هناك تحديات ودرجات متفاوتة يمكن من خلالها دمج المعاهدات الدولية في القوانين الداخلية وفق ولايات قضائية مختلفة.

المطلب الثاني

ألية دمج المعاهدات في القوانين الداخلية

يعتمد ألية دمج القوانين الداخلية والدولية على النظام القانوني لكل دولة، وعادة ما يتم ذلك من خلال تتبع ثلاثة نماذج. أولاً، فيما يتعلق بالمعاهدات ذاتية التنفيذ، حيث يمكن تطبيقها مباشرة في الأنظمة القانونية الداخلية دون الحاجة إلى قوانين إضافية بسبب الأحكام المتأصلة فيها. واستناداً إلى أهل[٦]، يمكن ملاحظة أن هذا المبدأ واضح في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) بسبب طبيعته ذاتية التنفيذ المعترف بها

[1] Ibid.
[2] Ahmad, Rabbi and Riaz, p. 68.
[3] Fikfak Veronica, 'International law before English and Asian courts: finding the judicial role in the separation of powers' (2013) 3(2) *Asian Journal of International Law* 271.
[4] Shelton Dinah, '*International law and domestic legal systems: incorporation, transformation, and persuasion*. (OUP, 2011).
[5] Ahmad, Rabbi and Riaz, p. 69.
[6] Ahl Daniel, 'The Self-Executing Nature of the International Covenant on Civil and Political Rights: A Comparative Analysis' (2010) 12(3) *Journal of International Law* 345.

في العديد من الدول. فضلاً عن ذلك، يسلط سيمونز[1] الضوء على أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعب دوراً فعالاً في حماية حقوق الإنسان في الدول التي صادقت عليه بسبب طبيعته المتأصلة في معالجة الحقوق المدنية والسياسية الاساسية.

ثانياً، تتطلب بعض المعاهدات في كثير من الأحيان سن تشريعات محددة لضمان تنفيذها داخل الانظمة القانونية الوطنية. ودعمًا لهذه الفكرة، فإن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تم دمجها في قانون المملكة المتحدة من خلال قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ مما جعلها اداة قانونية بارزة يجب أخذها في الحسبان. يشهد كارارو[2] بأن أحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تم تنفيذها في المحاكم الوطنية، مما عزز حماية حقوق الإنسان في المملكة المتحدة. ووفقًا للوسانو[3]، فإن هذا يعكس النهج الثنائي حيث تطلبت تنفيذ هذه المعاهدات الدولية تفعيل القوانين الداخلية للمملكة المتحدة.

ثالثًا، يمكن أن يعمل النص الدستوري أيضًا وسيلة أخرى يتم من خلالها دمج المعاهدات الدولية في القوانين الداخلية. ودعمًا لهذه الفكرة، أبرزت شانجيرابايفا[4] أن القوانين الدولية يمكن أن تعمل تلقائياً كقوانين محلية بمجرد التصديق عليها عندما تكون متوافقة مع المبادئ الدستورية كما هو متبع في جنوب إفريقيا. وعلى الرغم من كونها انعكاساً للنهج الأحادي، الا انه يسهم في تسهيل دمج المعاهدات الدولية مع القوانين الداخلية، مما يعزز الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

المطلب الثالث

هرمية القانون الدولي وسموه على القوانين الداخلية

تتبع القوانين الدولية غالبًا تسلسلات هرمية ودرجات متعددة من التفوق داخل الانظمة القانونية ويختلف هذا وفقًا للتفوق الدستوري والتفوق التشريعي والتفسيرات القضائية والقانون العرفي. وللبدء بالتفوق الدستوري، ذكر ماندال[5] أن بعض الدساتير تميل إلى الاعتراف ببعض المعاهدات الدولية باعتبارها اعلى من قوانينها الداخلية. وفي هذا السياق، أشار ماندال[6] أيضًا إلى أن المعاهدات التي صادقت عليها فرنسا لها الأسبقية على القوانين الداخلية كما هو مذكور في المادة ٥٥ من دستورها. وفيما يتعلق بالتفوق

[1] Simmons Beth A, 'Mobilizing for Human Rights: International Law in Domestic Politics' In Leading Works in International Law (Routledge, 2023) 177.

[2] Carraro Admiral, 'The Human Rights Act 1998: A Transformative Legislation for the United Kingdom' (2019) 24(1) *European Human Rights Law Review* 45.

[3] Losano, p. 470.

[4] Shangirbayeva Ammarova, 'The Monistic Approach to International Treaties in South Africa: A Legal Perspective' (2022) 38(1) *South African Journal of Human Rights* 112.

[5] Mandal, S, 'International Treaties and Constitutional Supremacy: The French Model' 2023 15(2) French Constitutional Review 201-220.

[6] Ibid.

التشريعي، يرى سيمون[1] أن التشريعات الداخلية لا تقل أهمية عن المعاهدات الدولية وأن النزاعات يتم حلها من خلال تطبيق مبدأ "القانون اللاحق يلغي القانون السابق" المعروف أيضًا باسم القانون اللاحق. ومن ناحية اخرى، فإن التفسيرات القضائية والقانون العرفي لها دور فعال في تفسير القوانين الداخلية وفقًا للمعاهدات الدولية. ولتعزيز تماسك الأطر القانونية، يزعم كانيتيك[2] أن المحاكم مثل محكمة العدل الدولية غالباً ما تعيد تنظيم نفسها بناءاً على المعاهدات الدولية دون الحاجة الى اجراءات قانونية صريحة.

المبحث الثاني

حقوق الأقليات في القانون الدولي

في سياق القانون الدولي لحقوق الإنسان، يمكن النظر إلى حقوق الأقليات باعتبارها عنصراً اساسياً يعزز حماية حقوق الأقليات وثقافاتها وهوياتها على المستوى العالمي بوصفها تعتبر من مجتمعات معرضة. وتتجسد هذه الحقوق في اتفاقيات قانونية إقليمية ودولية مختلفة مرتبطة بمبادئ حقوق الإنسان مثل تقرير المصير والمساواة وعدم التمييز و الحفاظ على الهوية الثقافية و المشاركة في الحياة العام، و تكمن جوهر الحماية في الاقرار بحقوق تميز تللك الاقليات عن غيرهم من السكان بهدف الحفاظ على كيانهم داخل المجتمع. و لذلك يتطلب منا في هذا المبحث التطرق الى مفهوم حقوق الاقليات في القانون الدولي في المطلب الاول، و حماية المعاهدات الدولية لحقوق الاقليات في المطلب الثاني، و في المطلب الثالث سيتم تخصيصها لموضوع الاعتراف الدولي و حق تقرير المصير وحقوق الأقليات، أما المطلب الرابع فسيتمحور حول دراسة الحالات حول تطبيقات حقوق الأقليات.

المطلب الاول

مفهوم حقوق الأقليات في القانون الدولي

يمكن تعريف حقوق الأقليات بأنها الحماية القانونية الممنوحة للمجموعات العرقية واللغوية والدينية والإثنية داخل دولة معينة بهدف الحفاظ على هويتها الفريدة وضمان المشاركة المتساوية في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[3]. وكما اشار مالاندر وألفريدسون[4]، فإن إعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٩٢ بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى

[1] Simmons, p. 177.

[2] Kanetake Michael, 'Judicial Interpretation of International Law: The Role of Domestic Courts in Harmonizing Legal Frameworks' (2017) 15(4) *International Journal of Constitutional Law* 789-812.

[3] Jovanovic Miodrag A, 'Recognizing minority identities through collective rights' (2005) *27*(2) *Human Rights Quarterly*, 625.

[4] Melander Göran and Gudmundur Alfredsson, 'Declaration on the Rights of Persons Belonging to National or Ethnic, Religious and Linguistic Minorities' In *The Raoul Wallenberg Institute Compilation of Human Rights Instruments* (Brill Nijhoff, 1997) 313.

أقليات قومية أو إثنية و الى اقليات دينية ولغوية يعرف الأقليات كمجموعات من الأفراد الذين يشتركون في هوية مميزة تختلف عن غالبية الناس وتتطلب اعترافاً قانونياً خاصًا لمنع التمييز والتهميش. وفقًا لوانج وآخرون[1]، يتضمن مفهوم حقوق الأقليات في القانون الدولي أبعادًا مهمة مثل الحماية من التمييز، والحقوق الثقافية واللغوية، والمشاركة السياسية والاستقلال والحكم الذاتي و كما يلي:

أولاً: الحماية من التمييز: يركز هذا المبدأ على أهمية ضمان حماية الأقليات من الاضطهاد والاستبعاد الاجتماعي والمعاملة غير العادلة. وكما ورد في المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ التي تعترف بحقوق الأقليات. وعلى هذا النحو، يؤكد كيندي وآخرون[2] أن المادة ٢٧ تسلط الضوء على أنه لا يجوز حرمان الأقليات من حق التمتع بثقافتها الخاصة، أو اعتناق دينها وممارسته، أو استخدام لغتها. ولتعزيز هذه الفكرة، يسلط داوست وآخرون[3] الضوء في التعليق العام رقم ٢٣ للجنة حقوق الإنسان ان على الدول اتخاذ تدابير استباقية تهدف إلى ضمان حماية الأقليات بما يتجاوز مجرد عدم التدخل.

ثانياً: الحقوق الثقافية واللغوية: من أجل الحفاظ على هوية الأقليات، من الأهمية بمكان حماية وتعزيز تراثها الثقافي وتقاليدها ولغتها. ويؤكد سيشينكو[4] أن هذا المبدأ منصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللذين يؤكدان على أهمية الحقوق الثقافية للأقليات.

ثالثاً: المشاركة السياسية: تركز هذه المبادئ بشكل أساسي على أهمية مشاركة الأقليات في الأنشطة السياسية وكذلك التمثيل المتساوي في صنع القرار والهيئات الحكومية. وأوضح دوتش[5] أن رؤية الأقليات وتأثيرها في السياسات الحكومية يمكن تعزيزهما من

---

[1] Wang Xukang, Ying Cheng Wu, Mengjie Zhou and Hongpeng Fu, 'Beyond surveillance: privacy, ethics, and regulations in face recognition technology' (2024) 7 *Frontiers in Big Dat*, 1337465.

[2] Kende Judit, Julia Reiter, Canan Coşkan, Bertjan Doosje and Eva GT Green, 'The role of minority discrimination and political participation in shaping majority perceptions of discrimination: two cross-national studies' (2022) 26(3) *Group Processes & Intergroup Relations* 607-628.

[3] Daoust Jean-François, Semih Çakır, Ruth Dassonneville and Mélyann Guévremont. 'Do sexual minorities participate more in politics?' (2024) 11(3) *Research & Politics*.

[4] Sychenko Ellena, 'ILO contributions to the jurisprudence of international human rights bodies' *Zbornik Pravnog Fakulteta U Zagrebu (*2022) 71(6) 897.

[5] Duche, Aleixandre, Lolo Juan Mamani-Daza and Elizabeth Mendoza-Quispe, 'The influence of the native quota in the organization of local and regional indigenous political movements' (2023) 1(2) *International Journal of Arts and Humanities* 01.

خلال معالجة مشاكل التهميش والتمييز. واستنادًا إلى هاوجن[1]، أن معاهدة حقوق الأقليات تعكس أهمية التمثيل السياسي وتلزم الدول بتعزيز تمثيل الأقليات في هيئات صنع القرار الداخلية.

رابعاً: الحكم الذاتي: يُعتبر هذا المبدأ وسيلة لتمكين الأقليات في مختلف الدول. على سبيل المثال، أشار ليكليرك[2] إلى أن الاعتراف بحقوق الأقليات في الحكم الذاتي يعد أمر بالغ الأهمية، وخاصة في الأمور التي تنطوي على السيطرة على الموارد والأراضي. كما تعزز دراسة سابقة مثل تلك التي أجراها إريكو[3] هذا الرأي، وأشارت إلى الإعلان الأمريكي بشأن حقوق الشعوب الأصلية باعتباره يسلط الضوء على حقوق الجماعات الأصلية في الحفاظ على الثقافة وحقوق الأراضي.

وفي ضوء هذه الرؤى، تظل أهمية مفهوم حقوق الأقليات في القانون الدولي يمتاز بأهمية كبيرة، وخاصة من خلال ضمان الحماية من التمييز والحقوق الثقافية واللغوية والمشاركة السياسية والحكم الذاتي ومبادئ الحكم الذاتي. ولتسليط الضوء بشكل أكبر على هذه الأهمية، يمضي القسم التالي من الدراسة إلى تحليل المعاهدات الدولية لحقوق الأقليات.

المطلب الثاني

حماية المعاهدات الدولية لحقوق الأقليات

يقوم القانون الدولي بأداء وظائف بالغة الأهمية في ضمان السلام والاستقرار في جميع الدول. وفي سياق حقوق الأقليات، تركز هذه الدراسة على أهمية ثلاث معاهدات وإعلانات رئيسية سوف ندرجها على الوجه الاتي:

أولاً: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) :

وفقًا لكيندي وآخرون[4]، فإن المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والسياسية تفرض التزامات على الدول لحماية واحترام حقوق الأقليات. حيث تنص المادة ٢٧ على ما يأتي:

"في الدول التي توجد فيها أقليات عرقية أو دينية أو لغوية، لا يجوز حرمان الأشخاص المنتمين إلى هذه الأقليات من الحق، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم، في التمتع بثقافتهم الخاصة، أو اعتناق دينهم وممارسته، أو استخدام لغتهم."

ونتيجة لذلك، يعد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية كحجر الزاوية الذي من خلاله يتم حماية الحقوق المدنية والسياسية في جميع أنحاء العالم. ومن ثم، فمن الأهمية بمكان في هذه المرحلة أن نلاحظ أن النموذج المقدم من هذا العهد و الذي يفرض

[1] Haugen, HM, 'Traditional knowledge and human rights. *The Journal of World Intellectual Property' (*2005) 8(5) 663-677.

[2] Leclercq Mariano Garreta, 'Socioeconomic human rights, autonomy and the cost of error' (2019) 6(0) *Law, Ethics and Philosophy 64.*

[3] Errico Stefania, 'The American Declaration on the Rights of Indigenous Peoples' (2017) 21(7) *American Society of International Law.*

[4] Kende et el., p. 611.

التزامات على الدول يعد أمراً بالغ الأهمية لحماية وتعزيز حقوق الأقليات في مختلف الانظمة القانونية، وخاصة عندما يتم دمجها في التشريعات الداخلية.

ثانياً: معاهدة حقوق الأقليات: معاهدة حقوق الأقليات (MICE)، عبارة عن وثيقة شاملة تهدف الى حماية حقوق الأقليات بالإضافة إلى مواضيع حيوية أخرى مثل الحماية الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ على الثقافة وضمان الوصول إلى التعليم والاعتراف بالهوية[1]. تعمل الحماية الاجتماعية والاقتصادية على ضمان حصول الأقليات على فرص متساوية مثل الخدمات الاجتماعية والإسكان والتوظيف من خلال تجنب التمييز المنهجي. كما يعمل الحفاظ على الثقافة والوصول إلى التعليم على ضمان حصول الأقليات على حقوقها الثقافية بلغاتها الأصلية. وكذلك تعمل جوانب مثل التمثيل والمشاركة السياسية على ضمان التمثيل المتساوي للأقليات في هيئات صنع القرار الداخلية بينما يضمن مبدأ الاعتراف بالاقليات داخل الأنظمة القانونية الوطنية. لذلك، يمكن اعتبار نموذج الحقوق ركيزة أساسية في حماية وتعزيز حقوق الأقليات داخل الأنظمة القانونية الداخلية.

ثالثاً: الأطر القانونية الإقليمية لحقوق الأقليات: تلعب المعاهدات الإقليمية دوراً رئيسياً ايضاً في حماية حقوق الأقليات. في سياق هذه الدراسة، هناك ثلاث اتفاقيات رئيسية. وأهمها الاتفاقية الإطارية الأوروبية لحماية الأقليات القومية لعام ١٩٩٥ التي تجذب الانتباه بشكل كبير. وبالتالي، وفقًا لهاوجن[2]، فإن هذه الاتفاقية تنشئ التزامات قانونية لحماية الأقليات في أوروبا. وعلى الرغم من كونها مقتصرة على منطقة جغرافية معينة ولا يسمح بتعميمها على دول أخرى، إلا أن الاتفاقية تظل نموذجاً يمكن من خلاله لمناطق أخرى مثل آسيا والشرق الأوسط، و إفريقيا تبنيها وممارستها لتعزيز حماية حقوق الإنسان. ويضاف إلى ذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان لعام ١٩٨١ والإعلان الأمريكي لحقوق الشعوب الأصلية، اللذين يعتبرهما كرافن وإريكو (٢٠١٧)[3] بمثابة تأكيد على الحماية الجماعية لحقوق الإنسان ومكافحة التمييز. وتصور هذه المعاهدات في نطاقها واختلافاتها أن حقوق الأقليات ليس مجرد موضوع متعدد الأوجه فحسب، بل إنه أيضاً أمر معقد يتطلب النظر في عدة جوانب مثل الحكم الذاتي والمشاركة السياسية والحفاظ على الثقافة والاعتراف القانوني. ومن ثم، فإن المعاهدات الإقليمية والدولية تؤدي وظائف مهمة في حماية هذه الحقوق وضمان مشاركة الأقليات بشكل فعال في المجتمع والحفاظ على هوياتها الفريدة عبر الانظمة القانونية.

المطلب الثالث

الاعتراف الدولي و حق تقرير المصير وحقوق الأقليات

[1] Haugen, p. 54.
[2] Haugen, p. 55.
[3] Errico, n.p.

إن الاعتراف الدولي في المنظومة الدولية لعب دوراً مهماً في قيام الدول لأكثر من مائتي عام، وأفضل الأمثلة على ذلك هي العثور على الكيانات التي تسعى إلى الانفصال عن حكامها الاستعماريين، وهكذا ساعد الاعتراف على ضمان استقلال الولايات المتحدة الامريكية عن بريطانيا، ودول امريكا اللاتينية عن اسبانيا، كما تم التحقق من صحة الانفصال غير المرتبط بإنهاء الاستعمار عن طريق الاعتراف، أو عرقلة عدم الحصول على الاعتراف، ففي عام ١٨٣١، انفصلت بلجيكا بالقوة عن اتحادها مع هولندا، وحصلت على استقلالها من خلال اعتراف جماعي من قبل القوى العظمى الاوروبية، على العكس من ذلك فشلت الكونفدرالية الامريكية في الحصول على الاعتراف في انفصالها عن الولايات المتحدة[1].

ووفقاً لاتفاقية مونتفيديو لعام ١٩٣٣ يجب أن تتوفر في الوحدات السياسية ثلاثة عناصر لكي توصف بالدولة وهذه العناصر هي:

١-أقليم موحد.

٢-شعب مستمر.

٣-سلطة سياسية قادرة على الدخول في العلاقات الدولية.

وفي الآونة الأخيرة اقترح إضافة حقوق الانسان وحق تقرير المصير الداخلي الى هذه العناصر، لكونهما اصبحا أكثر أهمية في القانون الدولي، وشرط المطالبة باقامة دولة جديدة وانجاحها، وينبغي لها أن تفي بمعايير المجتمع الدولي في هذا الشأن، وقد حظي هذا التطور بدعم المباديء التوجيهية بشأن الاعتراف بالدول الجديدة في اوروبا الشرقية، وفي الاتحاد السوفيتي الذي اصدرته الجماعة الاوروبية في عام ١٩٩١، وتم توسيعه فيما بعد ليشمل يوغسلافيا، والتي اعتمدت على اعتبار ان الدول لاتعتمد على المعايير الدولية المتعلقة بتقرير المصير، و احترام حقوق الانسان و حماية الاقليات، ولايمكن قبولها ككيان جديد في المجتمع الدولي[2].

من المعلوم ان الاعتراف الدولي بالدول الجديدة يتضمن في طياته خلافات سياسية و قانونية، وان المنظمات الدولية والاقليمية تلعب دوراً هاماً في هذه العملية، وسنحاول ان نبين مشاركة الاتحاد الاوروبي في سياسات الاعتراف الدولي، باعتبارها من المنظمات الاقليمية المؤثرة في هذا المجال.

حيث اعتمد مجلس المفوضية الاوروبية في ١٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩١، المباديء التوجيهية بشأن الاعتراف بالدول الجديدة في اوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفيتي، كما تنص هذه المباديء التوجيهية على موقف مشترك للدول الاعضاء في المفوضية الاوروبية، بشأن عملية الاعتراف بهذه الدول التي تتطلب منها مايلي:

أ-احترام حقوق الانسان.

---

[1] John Dugard, **The Role of Recognition in the Law and Practice of Secession** (Cambridge University Press 2009).

[2] Ibid.

ب-ضمانات للاقليات.
ج-احترام حرمة الحدود وقبول الالتزامات بالامن والاستقرار الاقليميين.
د-تسوية جميع المسائل المتعلقة بخلافة الدول بالاتفاق.
إن المعايير التي وضعتها الجماعة الاوروبية، بشأن الاعتراف بالدول في يوغسلافيا السابقة والاتحاد السوفيتي، كان المطلب الأساسي هو حماية حقوق الانسان و حقوق الاقليات، واحترام وثيقة هلسنكي الختامية، كما يتحتم على الدول الانفصالية في الاتحادات الشيوعية تحسين أدائها في الحفاظ على حقوق الانسان، واثرائها من خلال اظهار الاهتمام والالتزام بحماية حقوق المجتمعات غير المهمشة من الناحية العملية، يمكن للمرء أن يدعي ان هذا كان مطلباً سياسياً لسببين على الاقل[١]:
اولاً: انه سيساعد الانظمة الشيوعية السابقة على ارث جديد، من الحرية والمساواة في الحقوق للجميع.
ثانياً: من خلال ضمان المعاملة المتساوية، ستظهر الكيانات الجديدة احتراماً لمبدأ تقرير المصير الداخلي، الذي غالباً ما يكون اضطرابه سبباً للمطالبات بالاستقلال وإقامة الدولة.
ففي يومي السادس عشر والسابع عشر من شهر ديسمبر، نشرت المفوضية الاوروبية اعلانين لبناء موقف مشترك حول الاعتراف بالدول الجديدة، وركز الاعلان الاول على المباديء الأساسية التي تؤدي إلى وضع قواعد متعلقة بشرط "احترام سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الانسان"، وتقديم ضمان على انها تكفل "حقوق الجماعات العرقية، والوطنية، والعمليات المتعلقة بالمواطنة في إطار الالتزامات الواردة في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا"، وفي الاعلان الثاني وافقت الدول الاعضاء في المفوضية الاوروبية على الاعتراف بجميع الجمهوريات اليوغسلافية التي اعلنت قبل الثالث والعشرون من شهر ديسمبر، وانها قبلت الالتزامات الواردة في المباديء التوجيهية واتفاقية كارينغتون[٢].
ومن الناحية العملية هناك عدة قرارات لمجلس الأمن، والجمعية العامة للامم المتحدة تدعو إلى عدم الاعتراف بالكيانات التي انشئت على أساس: العدوان (على سبيل المثال الجمهورية التركية لشمال قبرص)، أو التمييز العنصري المنهجي و انتهاك من حقوق الانسان (مثل دول بانتوستانات في جنوب افريقيا)، أو الحرمان من تقرير المصير (على سبيل المثال كاتانغا و روديسيا)[٣].
وفي اقليم كوردستان - العراق تم تأسيس (المجلس الأعلى للاستفتاء) في الاجتماع المنعقد في يوم ٢٠١٧/٦/٧ بين ممثلي الأحزاب السياسية في البرلمان و الحكومة، لإجراء

[1] Emira Mehmati, 'Recognition in International Law: Recognition of State and European Integration – Legal and Political Consideration' (2016) 2(2) **[Journal Name]** 251.
[2] John, P.127.
[3] Ibid, P.101.

استفتاء تقرير المصير في الاقليم وتم تشكيل اللجنة الفرعية المتعلقة بحقوق الأقليات، وأصدرت اللجنة وثيقة بهذا الشأن. وقد اقرت تلك الوثيقة في المادة (١) منها: الاقرار بالتعددية القومية والدينية والمذهبية والثقافية للمجتمع الكوردستاني وضمان حقوق جميع الاقليات على أساس المواطنة والمساواة ومراعاة الخصوصيات الدينية والعقائدية وممارسة الشعائر والطقوس والحفاظ على دور العبادة والعناية بها، كما اعترفت الوثيقة بالحقوق الثقافية والسياسية للأقليات في اقليم كوردستان.

المطلب الرابع

دراسة الحالات حول تطبيقات حقوق الأقليات

إن المعاهدات الدولية لها تأثير بالغ على حقوق الأقليات، وقد عرضت هذه الدراسة أمثلة من دراسة حالات مختلفة لتوضيح كيفية تنفيذ هذه المعاهدات بناجح والتحديات التي واجهتها. ففي كندا، تم دمج العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بفعالية في التشريعات الوطنية لحماية حقوق السكان الأصليين. وشملت التعديلات التشريعية الميثاق الكندي للحقوق والحريات لعام ١٩٨٢، والذي ضمن الحقوق اللغوية والثقافية للمجموعات الأصلية. ولدعم هذه الفكرة، فإن الأحكام القانونية مثل قضية (سبارو)[1] التي استندت فيها المحكمة الى مفاهيم المعاهدات الدولية لفرض حقوق الصيد الخاصة بالسكان الأصليين تعد من ابرز الامثلة على تطبيق المعاهدات الدولية. واستنادًا إلى أمثلة من المملكة المتحدة وكندا، اشار أحمد وآخرون[2] أن دمج المعاهدات مع القوانين الداخلية يتطلب المصادقة حتى تكون هذه المعاهدات قابلة للتنفيذ من خلال المحاكم الوطنية. وعلى الرغم من أنه يعكس النهج الثنائي[3]، إلا أن كارارو[4] يشير الى أن دمج الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في تشريعات المملكة المتحدة من خلال قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ قد عزز حماية حقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، تظهر هذه الحالات كيف يمكن للمعاهدات الدولية أن تؤثر على التشريعات الوطنية مما يؤدي إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان للأقليات.

وعلاوة على ذلك، تسلط حالات مثل قضية FCNM في أوروبا الوسطى الضوء على الجهود المبذولة لحماية الحقوق التعليمية واللغوية للأقليات. إن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان لعام ١٩٨١ والإعلان الأمريكي لحقوق الشعوب الأصلية، الذي اعتبره كرافن وإريكو (٢٠١٧)[5] بمثابة الية لحماية حقوق الإنسان ومكافحة التمييز في سلوفاكيا ورومانيا، أمراً بالغ الأهمية لأنه عززت مبادرات حماية حقوق الإنسان للأقليات. ومع ذلك، لم تكن هذه الحالات خالية من التحديات التي حدت من تنفيذها بشكل كامل.

---

[1] McNeil, Kent, 'R v Sparrow. *Canadian Native Law Reporter Special Edition: Judicial Tales Retold' (2021) Reimagining Indigenous Rights Jurisprudence* 2854.

[2] Ahmad, Rabbi and Riaz, p. 68.

[3] Losano, p. 470.

[4] Carraro, p. 46.

[5] Errico, n.p.

المبحث الثالث
حقوق الاقليات في العراق

يعتبر ضمان حقوق الأقليات من السمات الاساسية في الانظمة الديمقراطية الحديثة وبعد ان تطرقنا الى دراسة حالات حماية حقوق الاقليات سنبحث بالدراسة كيفية ضمان حقوق الاقليات في القانون العراقي و اقليم كوردستان، حيث يهدف كل من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ و قانون انتخاب برلمان كوردستان – العراق رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل الى ضمان تمثيل الأقليات العرقية والدينية بشكل عادل في مجلس النواب العراقي و برلمان اقليم كوردستان وذلك عن طريق تخصيص مقاعد خاصة للمكونات بغية تأمين حقوق سياسية متساوية مع باقي المواطنين و المشاركة الفعالة في صنع القرار، وكذلك تعيين ممثلين عن الاقليات في المناصب الحكومية، و لغرض دراسة الموضوع سنتطرق إلى الاطار الدستوري و القانوني لحماية حقوق الاقليات في العراق و ذلك في المطلب الاول، و في المطلب الثاني سيتم تخصيصها لدور المنظمات الدولية والاقليمية في حماية حقوق الاقليات في العراق:

المطلب الاول
الاطار الدستوري و القانوني لحماية حقوق الاقليات في العراق

أن الدول ذات التنوع السكاني غالباً ما تلجأ إلى ضمان حقوق الاقليات التي تعيش فيها من خلال الاحكام القانونية والدستورية لضمان تمثيل الاقليات على كافة المستويات الحكومية المحلية والبلديه والوطنيه، و بالتالي يمكن لهذه الضمانات أن توفر المزيد من الانسجام في العلاقات بين الاقليات في العراق، حيث نص قانون انتخاب مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ على المقاعد المحجوزة للمكونات، إذ نصت الفقرة (ثانياً) من المادة (١٣) على: تمنح المكونات الآتية حصة (كوتا) تحتسب من المقاعد المخصصة على ان لا يؤثر ذلك على نسبتهم في حالة مشاركتهم في القوائم الوطنية وتكون على النحو الآتي:

أ-المكون المسيحي (٥) خمسة مقاعد توزع على محافظات (بغداد و نينوى و كركوك و دهوك و اربيل).

ب-المكون الايزيدي (١) مقعد واحد في محافظة نينوى.

ج-المكون الصابئي المندائي (١) مقعد واحد في محافظة بغداد.

د-المكون الشبكي (١) مقعد واحد في محافظة نينوى.

هـ-مكون الكورد الفيليين (١) مقعد واحد في محافظة واسط.

إن الكوتا العرقية هي القواعد الرسمية أو الاتفاقيات المكتوبة الموضحة في الدستور أو القانون، لضمان حد ادنى أو نسبة مئوية من النواب أو المرشحين من مجموعة عرقية معينة أو حزب أو دائرة انتخابية[١]. ونصت المادة السادسة والثلاثون (مكررة) من قانون انتخابات اقليم كوردستان على ما يأتي:

[١] Netina Tan and Carla Preece, 'Ethnic Quotas, Political Representation and Equity in Asia Pacific' (2022) 58(3) *Journal of Representative Democracy* 349.

أولاً: تخصص خمسة مقاعد للكلدان السريان الآشوريين يتنافس عليها مرشحوا المكون المذكور.
ثانياً: تخصص خمسة مقاعد للتركمان يتنافس عليها مرشحوا المكون المذكور.
ثالثاً: يخصص مقعد واحد لأرمن يتنافس عليه مرشحوا المكون المذكور.
إلا إن المحكمة الاتحادية العليا العراقية[١] الغت تخصيص المقاعد للمكونات لكونها "يتعارض ومباديء المساواة المنصوص عليها في المادة ١٤ من الدستور، ويتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص وفقاً لما جاء في المادة ١٦ من الدستور، مما يقتضي الحكم بعدم دستوريتها، كما إن الحكم بعدم دستورية المادة (السادسة والثلاثون مكررة) يستلزم الحكم بعدم دستورية عبارة (واحد عشر عضواً) من المادة (الاولى) من قانون انتخاب برلمان كوردستان- العراق رقم (١) لسنة ١٩٩٢".
ولكن الهيئة القضائية للإنتخابات أصدرت قراراً[٢] وبموجبه تم تخصيص خمس مقاعد للكوتا بواقع مقعد واحد في محافظة دهوك و مقعدين في محافظة اربيل و مقعدين في محافظة السليمانية، وذلك ضمن المئة المقعد التي يتكون منها برلمان كوردستان - العراق.
وفيما يتعلق بالحق في اللغة فإن كل من قانون اللغات الرسمية في العراق رقم (٧) لسنة ٢٠١٤ وقانون اللغات الرسمية في اقليم كوردستان – العراق رقم (٦) لسنة ٢٠١٤ اللذان يستندان الى المادة (٤) من دستور العراق لعام ٢٠٠٥ يشكلان اساساً متيناً لضمان حقوق الأقليات في العراق واقليم كوردستان من خلال الاقرار بلغاتهم الرسمية واحترامها، مما يسمح لهم بالمشاركة في الحياة العامة بشكل فعال.
إن الصكوك الدولية لحقوق الانسان، بما في ذلك ميثاق الامم المتحدة، والاعلان العالمي لحقوق الانسان، والوثائق الدولية الرئيسية، بخلاف النص على منع التمييز (على أساس اللغة)، وفي سياق الاجراءات القانونية الواجبة اتخاذها، لاتذكر مجموعة محددة من الحقوق اللغوية المعترف بها على نطاق واسع، كما يتم اتباعها من قبل الفلسفة الفردية[٣].
بالرغم من عدم وجود معاهدة دولية خاصة بحقوق اللغة، إلا إن هناك (٥٣) صكاً قانونياً دولياً و إقليمياً يتعامل مع المصالح اللغوية للأقليات[٤].
وبدوره يهدف قانون حماية حقوق المكونات في كوردستان – العراق رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ الى احترام الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للاقليات و الحفاظ عليها، ويعتبر القانون الوارد ذكره اعلاه خطوة مهمة في حماية حقوق الاقليات في الاقليم، في الوقت الذي يفتقر التشريع العراقي الى مثل هذا القانون.

[١] قرار رقم (٨٢ وموحدتيها ١٣١ و١٨٥/اتحادية/٢٠٢٣) بتأريخ (٢٠٢٤/٢/٢١).
[٢] انظر القرار رقم (٣٥٥/الهيئة القضائية للانتخابات/٢٠٢٤) بتأريخ (٢٠٢٤/٥/٢٠).
[3] Yonatan Tesfaye Fessha, 'A Tale of Two Federations: Comparing Language Rights in South Africa and Ethiopia' (2009) 9 *African Human Rights Law Journal* 502.
[4] Moria Paz, 'The Failed Promise of Language Rights: A Critique of the International Language' (2013) 54 *Harvard International Law Journal* 170

https://doi.org/10.17656/jlps.10323

المطلب الثاني

دور المنظمات الدولية والاقليمية في حماية حقوق الاقليات في العراق

تمارس المنظمات الدولية والاقليمية دوراً بارزاً في ضمان وحماية حقوق الاقليات في اقليم كوردستان والعراق من خلال التقارير الدورية ومراقبة اوضاع الاقليات لضمان التزام الاقليم بالمعايير الدولية و المعاهدات ذات الصلة و ذلك عن طريق الاجهزة التابعة لمنظمة الامم المتحدة مثل المفوضية السامية لحقوق الانسان و اليونسكو، كما وان للاتحاد الاوروبي دور لايقل اهمية عن منظمة الامم المتحدة من خلال اتفاقيات الشراكة مع العراق بهدف حماية حقوق الاقليات وضمان تمتعها بهذه الحقوق ودعم الاجراءات التي تعزز هذه الحماية.

وفي النقاشات المتعلقة بتعديل قانون مجالس المحافظات، كان لبعثة الامم المتحدة في العراق (اليونامي) دوراً فاعلاً بشأن تمثيل الاقليات، وقد تم اقرار التعديل الاول لقانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨، عبر تخصيص ستة مقاعد للاقليات (مقعد واحد للمسيحين و آخر للصابئة المندائيين في بغداد و مقعد لكل من المسيحيين والشبك والايزيدين في الموصل بالاضافة إلى مقعد واحد للمسيحيين في البصرة)، كما قدمت الامم المتحدة اقتراحاً يتضمن تخصيص (١٢) مقعداً للأقليات في مجالس المحافظات، اما على الصعيد الداخلي فان المنظمات غير الحكومية (NGO) تساهم في تعزيز حماية حقوق الاقليات من خلال نشر الوعي لدى الاقليات بحقوقها و الدفاع عنها.

الخاتمة

توصلنا في هذا البحث الى أن المعاهدات الإقليمية والدولية تلعب دوراً فعالاً في تشكيل الأنظمة القانونية الداخلية، وخاصة في حماية حقوق الإنسان للأقليات. ولتعزيز هذه الفكرة، فإن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يتمتع بطبيعة ذاتية التنفيذ في العديد من الانظمة القانونية وهو اداة لحماية حقوق الإنسان في الدول التي صادقت عليه بسبب طبيعته المتأصلة في معالجة الحقوق المدنية والسياسية[1]. بالإضافة إلى ذلك، يسهم العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في حماية الأقليات علاوة على مواضيع حيوية أخرى مثل الحماية الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ على الثقافة والوصول إلى التعليم والهوية[2]. وبالتالي، تعتبر المعاهدات الدولية كأدوات قانونية فعالة تؤثر على تحديد السياسات الوطنية والإصلاحات التشريعية. ونتيجة لذلك، يمكن للعديد من الدول دمج هذه المعاهدات وتنسيقها مع أنظمتها القانونية الداخلية لحماية وتعزيز حقوق الأقليات مثل

[1] Simmons, p. 177.

[2] Haugen Hans Morten, 'General comment no. 17 on "authors' rights". *The Journal of World Intellectual Property* (2007) 10(1) 53.

فرنسا التي تطبق النهج الأحادي[1] والنهج الثنائي المطبق من قبل المملكة المتحدة[2]، ومن هذا يتضح انه يمكن تنسيق المعاهدات الدولية مع الأنظمة القانونية الداخلية. وفي سياق الاتحاد الأوروبي، يُطلب من الدول الأعضاء الامتثال لمعايير حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ويجب عليها تعديل قوانينها الداخلية بما يتوافق و أحكام هذه المعاهدات. ويؤدي هذا إلى تعزيز حماية الأقليات الدينية واللغوية والعرقية. ومع ذلك، من الضروري الاشارة الى أن المحاكم الوطنية تعتمد على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان عند البت في قضايا حقوق الأقليات (التفسير القضائي). وهذا أمر ضروري لوضع سوابق قانونية في تفسير القوانين في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، فإن التباين في إنفاذ المعاهدات بين الولايات القضائية المختلفة واسع، مما يُؤدي إلى تناقضات تُعيق التطبيق الناجح للاتفاقيات الإقليمية والدولية، و بالتالي فأن هناك ووفقاً لما توصلنا أليه بالبحث، مجموعة من التحديات و الصعوبات التي تكتنف مسألة تنفيذ المعاهدات الدولية و الاقليمية و التوصيات التي نرى ضرورة تبنيها على مستوى الدول و على مستوى المنظمات الدولية سوف نوجزها على الشكل الاتي:

أولاً: التحديات في تنفيذ المعاهدات وفعاليتها على مستوى الدول:

وفي ضوء هذه الدراسة، يظل من الضروري أن توصل الالتزامات القانونية الدولية في مواجهة العديد من التحديات بغض النظرعن أهميتها في دعم حقوق الأقليات. وعلى الرغم من وجود كل هذه الأساليب الفعالة، إلا أن التحديات تظل قائمة وتعيق تنفيذ المعاهدات الإقليمية والدولية في الأنظمة القانونية الداخلية. واستنادًا إلى رأي شانجيربابييفا[3]، فأن التوترات السياسية تشكل تحدياً رئيسياً يؤثرعلى تنفيذ المعاهدات الإقليمية والدولية في الأنظمة القانونية الداخلية. وذلك لأن مثل هذه المعاهدات يمكن أن تتعارض مع الأيديولوجيات السياسية أو المصالح الوطنية. ونتيجة لذلك، فإن معظم الدول مترددة في تنفيذ هذه المعاهدات داخل انظمتها القانونية في مثل هذه الحالة.

كما تشكل الغموض القانوني تحدياً آخر يحد من تنفيذ المعاهدات الإقليمية والدولية في الأنظمة القانونية الداخلية. ووفقًا لكارارو[4]، فإن صياغة المعاهدات قد تتسم بالغموض مما يؤدي إلى تباين في تفسيرها من قبل المحاكم الوطنية. وهذا يعقد تطبيقها في المحاكم الوطنية.

إضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى آليات التنفيذ يشكل عقبة كبيرة أمام تطبيق المعاهدات الإقليمية والدولية في الأنظمة القانونية الداخلية[5]. وفي بعض الحالات، اشار المشعل

[1] Paust, p. 244.
[2] Ahmad, Rabbi and Riaz, p. 69.
[3] Shangirbayeva, p. 112.
[4] Carraro, p. 47.
[5] Mandal, p. 203.

وآخرون[1] الى تحديات مثل ضعف الالتزام السياسي. ولا يعمل كلا التحديين على تقويض تنفيذ المعاهدات الإقليمية والدولية في الأنظمة القانونية الداخلية فحسب، بل يؤثران أيضاً على مبادرات حماية حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من إمكانية استخدام المراجعات الدورية للأمم المتحدة في مثل هذه الحالات لتقديم الاقتراحات، إلا أنها غير قابلة للتنفيذ وغالباً ما تفتقر إلى اليات تنفيذية وعقوبات فعالة، مما يقلل من تأثيرها. ان هذه التحديات تصبح اكثر وضوحاً عندما يتم أخذ قضية حقوق الإنسان للأقليات في الاعتبار. وبالتالي، هناك حاجة لمراجعة تكامل المعاهدات الإقليمية والدولية مع الأنظمة القانونية الداخلية. وعلاوة على ذلك، تسلط هذه التحديات الضوء على أهمية إنشاء آليات إنفاذ أقوى لضمان تنفيذ معاهدات حقوق الأقليات بشكل فعال على المستوى الداخلي.

ان هذا البحث قد سلط الضوء على تأثير المعاهدات الدولية على الأنظمة القانونية الداخلية والتحديات التي تواجه تنفيذها وذلك من خلال دراسة حالات لإثبات مدى تأثيرها. ووفقًا للنتائج، وعلى الرغم من أهمية المعاهدات الدولية في توفير أساس قانوني قوي لحماية حقوق الأقليات، الا ان المقاومة السياسية والغموض القانوني وضعف اليات التنفيذ لا تزال تؤدي الى الحد من تنفيذها في الأنظمة القانونية الداخلية. حيث ان التطبيقات النظرية والعملية من أوروبا الوسطى وكندا تسلط الضوء على التحديات والنجاحات المترتبة على دمج المعاهدات الدولية في القوانين الداخلية.

ثانياً: التوصيات: بناءً على هذه النتائج نوصي في البحث بما يلي:

١. على مستوى الدول:

- تعديل القوانين الداخلية لضمان دمج أحكام المعاهدات الدولية وإنفاذها بشكل فعال وكامل في المحاكم الوطنية.
- تطوير الأطر القانونية القادرة على تعزيز الإدماج والمشاركة السياسية للأقليات، بما يضمن توافق السياسات الداخلية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- تدريب القضاة والمهنيين القانونيين لضمان تحقيق العدالة والاتساق في القضايا القانونية المتعلقة بحقوق الاقليات.

٢ .على مستوى المنظمات الدولية:

- ينبغي للمنظمات مثل الأمم المتحدة وهيئات حقوق الإنسان أن تعمل على تطوير آليات إنفاذ أقوى مثل الضغط الدبلوماسي وفرض العقوبات على الدول غير الملتزمة.
- تعزيز وتشجيع التعاون الإقليمي بين الدول من أجل تطوير أطر موحدة لحماية حقوق الأقليات وضمان التنسيق بين الانظمة القانونية المختلفة.
- فرض تقارير دورية وشاملة حول امتثال الدول الأعضاء للمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان لتعزيز شفافية تنفيذ المعاهدات.

[1] Almashaal, J.R.M., Yatiban, A. and Noor, N.F.B.M, 'Admissibility Debate of Individual Communications before the Human Rights Committee' (2023) **European Proceedings of Social and Behavioural Sciences**

من خلال تنفيذ هذه التوصيات، يمكن للدول والمنظمات الدولية العمل معاً على تعزيز حماية حقوق الأقليات على مستوى عالمي.

المصادر

المصادر باللغة العربية:

اولاً: القرارات القضائية:

١. قرار المحكمة الاتحادية العليا العراقية رقم (٨٢ وموحدتيها ١٣١ و١٨٥/اتحادية/٢٠٢٣) بتأريخ (٢٠٢٤/٢/٢١).
٢. قرار الهيئة القضائية للإنتخابات العراقية رقم (٣٥٥/الهيئة القضائية للانتخابات/٢٠٢٤) بتأريخ (٢٠٢٤/٥/٢٠).

ثانياً: القوانين:

١. قانون اللغات الرسمية في اقليم كوردستان – العراق رقم (٦) لسنة ٢٠١٤.
٢. قانون اللغات الرسمية في العراق رقم (٧) لسنة ٢٠١٤.
٣. قانون المحافظات الغير المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨.
٤. قانون انتخاب برلمان كوردستان – العراق رقم (١) لسنة ١٩٩٢.
٥. قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠.
٦. قانون حماية حقوق المكونات في كوردستان – العراق رقم (٥) لسنة ٢٠١٥.

المصادر باللغة الانكليزية

Ahl, D, 'The Self-Executing Nature of the International Covenant on Civil and Political Rights: A Comparative Analysis' (2010) 12(3) Journal of International Law 345-367.

Ahmad, S, Rabbi, F and Riaz, A, 'Implementation and Incorporation of International Treaties into Domestic Law of Pakistan: A Case Study of International Space Law Treaties' (2022) 7(1) Global Legal Studies Review 67-73.

Almashaal, J.R.M., Yatiban, A. and Noor, N.F.B.M., 2023. Admissibility Debate Of Individual Communications Before The Human Rights Committee. European Proceedings of Social and Behavioural Sciences.

Arato, J, 'Subsequent practice and evolutive interpretation: Techniques of treaty interpretation over time and their diverse consequences' (2010) 9(3) The Law & Practice of International Courts and Tribunals 443-494.

Baimuratov, M, Kofman, B, Bobrovnik, D and Yefremova, N, 'Research on the impact of international agreements and standards on national legal systems and legal order' (2024) 13(74) Revista Amazonia Investiga 90-102.

Carraro, A, 'The Human Rights Act 1998: A Transformative Legislation for the United Kingdom' (2019) 24(1) European Human Rights Law Review 45-62.

Daoust, J, Çakır, S, Dassonneville, R and Guévremont, M, Do sexual minorities participate more in politics?' (2024) 11(3) Research & Politics

Duche, A, Mamani-Daza, LJ and Mendoza-Quispe, E, 'The influence of the native quota in the organization of local and regional indigenous

political movements' (2023) 1(2) International Journal of Arts and Humanities 01-06.

Dugard J, *The Role of Recognition in the Law and Practice of Secession* (Cambridge University Press 2009).

Errico, S, 'The American Declaration on the Rights of Indigenous Peoples' (2017) 21(7) American Society of International Law.

Fessha YT, 'A Tale of Two Federations: Comparing Language Rights in South Africa and Ethiopia' (2009) 9 *African Human Rights Law Journal* 502

Fikfak, V, 'International law before English and Asian courts: finding the judicial role in the separation of powers' (2013) 3(2) Asian Journal of International Law 271-304.

Haugen, HM, 'General comment no. 17 on "authors' rights". The Journal of World Intellectual Property (2007) 10(1) 53-69.

Haugen, HM, 'Traditional knowledge and human rights. The Journal of World Intellectual Property' (2005) 8(5) 663-677.

Jovanovic, MA, 'Recognizing minority identities through collective rights' (2005) 27(2) Human Rights Quarterly, 625-651.

Kanetake, M, 'Judicial Interpretation of International Law: The Role of Domestic Courts in Harmonizing Legal Frameworks' (2017) 15(4) International Journal of Constitutional Law 789-812.

Kende, J, Reiter, J, Çoşkan, C, Doosje, B and Green, EGT, 'The role of minority discrimination and political participation in shaping majority perceptions of discrimination: two cross-national studies' (2022) 26(3) Group Processes & Intergroup Relations 607-628.

Leclercq, MG, 'Socioeconomic human rights, autonomy and the cost of error' (2019) 6(0) Law, Ethics and Philosophy 64-75.

Losano, MG, 'Kelsen's theory on international law during his exile in Geneva' (2014) 28(4), Ratio Juris 470-485.

Mandal, S, 'International Treaties and Constitutional Supremacy: The French Model' 2023 15(2) French Constitutional Review 201-220.

McNeil, K, 'R v Sparrow. Canadian Native Law Reporter Special Edition: Judicial Tales Retold' (2021) Reimagining Indigenous Rights Jurisprudence 2854.

Melander, G and Gudmundur, A, 'Declaration on the Rights of Persons Belonging to National or Ethnic, Religious and Linguistic Minorities' In The Raoul Wallenberg Institute Compilation of Human Rights Instruments (Brill Nijhoff, 1997) 313-316.

Mehmati E, 'Recognition in International Law: Recognition of State and European Integration – Legal and Political Consideration' (2016) 2(2) *[Journal Name]* 251

Newman, E, 'The international architecture of peacebuilding' (2024) (Routledge handbook of peacebuilding, 2024) 30-44.

Pasternak, I, Krap, A, Yastrubetska L., Grytsyshen, D and Sergiienko, L, 'International Organisations' Contributions to Establishing and Safeguarding Global Legal Standards and Financial Stability' (2024) 5(9) International Journal of Religion 390-403.

Paust, JJ, 'Basic forms of international law and monist, dualist, and realist perspectives' (2013) Basic Concepts of Public International Law–Monism & Dualism, 244-265.

Paz M, 'The Failed Promise of Language Rights: A Critique of the International Language' (2013) 54 Harvard International Law Journal 170

Shangirbayeva, A, 'The Monistic Approach to International Treaties in South Africa: A Legal Perspective' (2022) 38(1) South African Journal of Human Rights 112-130.

Shany, Y, 'Assessing the effectiveness of international courts: a goal-based approach' (2012) 106(2) American Journal of International Law 225-270.

Shelton, D, 'International law and domestic legal systems: incorporation, transformation, and persuasion' (OUP, 2011).

Simmons, BA, 'Mobilizing for Human Rights: International Law in Domestic Politics' In Leading Works in International Law (Routledge, 2023) 177-188.

Sirenko, P, Balian, I, Martyniak, I, Malakhova, T and Bakushevych, I, 'The relationship between international trade relations and regional development: a comprehensive analysis and assessment of influencing factors' (2024) Multidisciplinary Science Journal 6.

Sitaraman S, 'State participation in international treaty regimes' (Routledge, 2016).

Sychenko, E, 'ILO contributions to the jurisprudence of international human rights bodies' Zbornik Pravnog Fakulteta U Zagrebu (2022) 71(6) 897-920.

Tan N and Preece C, 'Ethnic Quotas, Political Representation and Equity in Asia Pacific' (2022) 58(3) *Journal of Representative Democracy* 349

Wang, X, Wu, YC, Zhou, M, and Fu, H, 'Beyond surveillance: privacy, ethics, and regulations in face recognition technology' (2024) Frontiers in Big Dat,